الأمم المتحدة

HSP/HA.2/5

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

Distr.: General
3 April 2023

Arabic
Original: English

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية

نيروبي، 5–9 حزيران/يونيه 2023

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030**

تقرير المديرة التنفيذية

موجز

1- يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 منذ نشر تقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين. ويوضح الفرع الأول معالم سياق التقرير والغرض منه. ويؤكد القسم الثاني من التقرير مرة أخرى على مركزية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في السياق العالمي الحالي والحاجة الملحة إلى هذا التنفيذ؛ ويُسلط القسم الثالث الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ ويوضح القسم الرابع معالم الجهود العالمية الأخيرة لوضع الخطة الحضرية الجديدة لكي تكون خريطة طريق لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ويُقدم القسم الخامس استراتيجية لتنشيط الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة؛ ويوضح القسم السادس معالم الفرص الرئيسية لتجديد الالتزام السياسي وتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً- مقدمة

2- تُشكل الخطة الحضرية الجديدة التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في عام 2016، إطاراً توجيهياً رئيسياً للسياسات والممارسات الرامية

* HSP/HA.2/1.

** لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً.

إلى تعزيز مستقبل حضري أفضل للجميع. وتقترح هذه الخطة فرصاً لتسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالاستفادة من الطريقة التي يتم بها تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتصميمها وتمويلها وتطويرها وحكمها وإدارتها. وفي سبيل ذلك، فإنها تُحدد التزامات تحويلية محددة لإحداث نقلة نوعية إلى جانب تحديد آليات التنفيذ الرئيسية التي ستؤدي إلى التحسين الأمثل في المزايا المرتبطة بالتوسع الحضري من أجل التصدي للتحديات العالمية الكبرى، بما في ذلك عدم المساواة والفقر والعجز في التمويل والمخاطر البيئية.

3- وكررت الجمعية العامة تأكيدها في القرار 224/75 على مفهوم مفاده أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يُسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وحيث إن ما يصل إلى 65 في المائة من أهداف التنمية المستدامة يتوقف على الإجراءات المتخذة في المدن فمن الواضح أن التوسع الحضري يؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على جميع أهداف التنمية المستدامة. ومن الجوهري أيضاً في عالمنا الحضري، أن نُعطي الأولوية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتسريع تحقيق خطط التنمية العالمية الأخرى، بما في ذلك إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن العمل المناخي وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة.

4- وبالتالي فإن أي نجاح في التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص التي يتيحها التوسع الحضري سيولِّد فوائد مباشرة أو غير مباشرة عبر خطة التنمية المستدامة بأكملها. وبالفعل فإن الاستدامة العالمية في عالم اليوم الحضري ترتبط باستدامة المدن والمستوطنات البشرية وكذلك بدور الحكومات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتجلى بعض الأزمات العالمية الأكثر خطورة اليوم في السياقات الحضرية بما في ذلك ما يتعلق منها بالمناخ وعدم المساواة والطاقة وتكلفة المعيشة والأمن الغذائي والصراع. وفي الوقت نفسه، ستتيح قوة التوسع الحضري، في حالة تسخيرها بالكامل، فرصاً هائلة للتعامل مع الآثار البشرية لهذه الأزمات وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. ولا تزال الحكومات المحلية والإقليمية، وهي في الخطوط الأمامية لهذه الأزمات، تحتل مكانة مركزية في حل التحديات العالمية وبناء مستقبل شامل ومستدام ومرن للناس وللكوكب.

5- ويُشكل هذا التقرير جزءاً رئيسياً من عملية متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة على النحو الذي حددته الدول الأعضاء. وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال قرارها 256/71، إلى الأمين العام أن يُقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مرة كل أربع سنوات مع تقديم تقارير مرحلية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً تغذية المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد برعاية الجمعية العامة. ويُشدد القرار أيضاً على ضرورة متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة بهدف كفالة الروابط والاتساق مع متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها. وقد كُلِّف موئل الأمم المتحدة بتنسيق إعداد التقرير بالتعاون الوثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الخارجيين. وبناءً على ذلك، قدم الأمين العام تقريرين عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي 2018 و2022.

6- ومن خلال المقرر 3/1 بشأن ترتيبات الانتقال نحو هيكل الحوكمة الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، قررت الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة (2019) أن يُركز البند 8 من جدول أعمال دورتها الثانية على "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030". وهذا التقرير هو استجابة مباشرة لهذا المقرر. وهو يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن أحدث بيانات التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مستفيداً من التطورات والاستعراضات العالمية الأخيرة وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون مع التأكيد على الزخم الحالي والإشارة في الوقت نفسه إلى الفرص المستقبلية.

ثانياً- فرصة فريدة للاستفادة من الأجندة الحضرية الجديدة وسط الأزمات العالمية

7- اكتسبت الخطة الحضرية الجديدة أهمية أكثر من أي وقت مضى في السياق العالمي الحالي للأزمات المتداخلة المتعددة، بما في ذلك آثار جائحة كوفيد-19. وقد تمخضت أزمة الصحة العامة العالمية التي فجرتها هذه الجائحة عن آثار متعددة الأبعاد على المدن والمستوطنات البشرية. فقد أظهرت أوجه عدم المساواة النُظمية وسلطت الضوء على التحديات الحضرية الموجودة قبل ظهور الجائحة، وخلقت مواطن ضعف جديدة وأوقعت مئات الملايين من البشر مرة أخرى في براثن الفقر. وكانت المناطق الحضرية في قلب الجائحة حيث استأثرت بأكثر من 90 في المائة من الحالات المسجلة[1]. وبالإضافة إلى ذلك أظهرت الجائحة أن معظم المدن في أنحاء العالم لم تكن مستعدة لأن تصمد أمام حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة والتدابير المتخذة لحماية صحة الناس[2]. وأدى التأثير المباشر للجائحة والأثر غير المباشر لتدابير السياسات المتخذة في مواجهة الجائحة إلى تقلص الإيرادات المحلية، مما ألحق ضغوطاً على الصحة المالية للمدن والبلدان بدرجات متفاوتة. وكان من نتيجة ضعف القدرة المالية العامة وتزايد الضغوط على المالية العامة أن تأثرت استثمارات الحكومات المحلية في البنية التحتية والخدمات الرئيسية، وهي استثمارات جوهرية لقيادة عملية التعافي وبناء القدرة على الصمود[3].

8- وإذا تجاوزنا جائحة كوفيد-19، فإن الأزمات المترابطة التي تواجه عالم اليوم تتجلى في المدن والمستوطنات البشرية بما في ذلك الأزمات المتعلقة بالطوارئ المناخية وطوارئ التنوع البيولوجي، والعنف والصراعات، والضغوط التضخمية، والنزوح، وغير ذلك من الكوارث. وعلى سبيل المثال، تُشير التقديرات إلى أن 60 في المائة من اللاجئين و80 في المائة من المشردين داخلياً يعيشون في المناطق الحضرية[4]. وبالمثل، فإن معظم الكوارث - بما في ذلك الفيضانات وموجات الحر وحرائق الغابات والزلازل والأعاصير - تؤثر بشكل غير متناسب على المناطق الحضرية، وخاصة المواقع والمستوطنات الأكثر هشاشة داخلها[5]. وتظهر الضغوط التضخمية في المدن على المستوى العالمي، ويتبيّن من الأدلة الحديثة سرعة معدل الزيادة في عام 2022 مقارنة بالسنوات العشرين الماضية[6] ويتزايد تحول المدن لتصبح ساحات للمعارك في النزاعات المسلحة ذات الآثار المدمّرة الفورية والطويلة الأجل على استدامة المدن في المستقبل[7]. وفي خضم اتساع فجوة التفاوت العالمية في الدخل والثروة على مدى العقدين الماضيين[8]، تتعمق الانقسامات النظمية في المدن ولا تزال التفاوتات الحضرية الحرجة قائمة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء[9]. وقد سلطت الأزمات الضوء على تزايد أوجه عدم المساواة والتشرذم المكاني الذي تعاني منه المدن على مستوى العالم، بما في ذلك الافتقار إلى السكن اللائق والوظائف اللائقة للجميع.

9- وفي حين أن الأزمات العالمية تميل بصورة متزايدة إلى أن تكون حضرية في مظاهرها، فإن المدن تتيح فرصاً فريدة للاستجابة والتعافي وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، والتي يمكن التعجيل بها مع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ويتمتع رؤساء البلديات والحكومات المحلية ودون الوطنية بوضع أفضل من الحكومات الوطنية لفهم السياق على أرض الواقع وتعبئة مجتمعاتهم من أجل بناء مدن أكثر اخضرارا وصحة وقدرة على الصمود. وتؤدي المدن والحكومات المحلية دوراً محورياً في إحراز التقدم في الخطة الحضرية الجديدة كطريق يؤدي

(1) الأمم المتحدة (2020). موجز السياسات الذي أعده الأمين العام بشأن جائحة كوفيد-19 في عالم حضري.

(2) موئل الأمم المتحدة (2021). المدن والجوائح: نحو مستقبل أكثر عدلاً واخضراراً وصحة.

(3) موئل الأمم المتحدة (2022). تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصور مستقبل المدن.

(4) https://www.unhcr.org/innovation/the-power-of-cities/.

(5) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2019). التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

(6) https://www.economist.com/graphic-detail/2022/11/30/the-worlds-most-and-least-expensive-cities.

(7) موئل الأمم المتحدة (2022). تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصور مستقبل المدن.

(8) https://wir2022.wid.world/www-site/uploads/2022/01/Summary_WorldInequalityReport2022_English.pdf.

(9) موئل الأمم المتحدة (2022). تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصور مستقبل المدن.

إلى خطة عام 2030. وفي الواقع، تقف الحكومات المحلية في خط المواجهة في أوقات الأزمات ليس فقط لقيادة الاستجابات ولكن أيضاً في عملية التعافي كما رأينا بوضوح خلال جائحة كوفيد-19[10].

10- ومع ضبط أوضاع العالم على بداية جديدة بعد الأزمات الأخيرة، فإننا نواجه الآن لحظة فريدة للاستفادة من الإمكانات التحويلية للمدن والتوسع الحضري لمعالجة العجز الهيكلي النُظمي الذي يعوق التنمية المستدامة العالمية. ويُشكل بطؤ التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خطراً كبيراً على دعم الناس والكوكب لتحقيق الرخاء والسلام. وباعتبار الخطة الحضرية الجديدة وثيقة عملية المنحى، فإنه يجب أن تستمر الآن أكثر من أي وقت مضى في أن تكون بمثابة خريطة طريق لمكافحة عدم المساواة وتغيُّر المناخ وتشكيل جهود التعافي من الأزمات واستدامة السلام.

ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

11- تستند الخطة الحضرية الجديدة إلى ثلاثة التزامات تحويلية مترابطة لتسخير إمكانات التوسع الحضري لتحقيق الإدماج الاجتماعي وإنهاء الفقر؛ وتحقيق الرخاء الشامل والفرص الشاملة للجميع، والتنمية المستدامة بيئياً والقادرة على الصمود. وبعد مرور ثماني سنوات وفي منتصف طريق تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك فجوات في التقدم نحو تحقيق هذه الالتزامات، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام الرباعي السنوات لعام 2022 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/76/639–E/2022/10). وأقر الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لعام 2022 بأن العالم ابتعد كثيراً عن مسار تحقيق غايات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمستوطنات البشرية بحلول عام 2030، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وهذا القصور عن التقدم ينطوي على آثار بعيدة المدى، مما يُشكل مخاطر كبيرة على الجهود العالمية لتأمين التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة في عالم حضري حيث سيعيش 6 من كل 10 أشخاص في المدن بحلول عام 2030.

12- واليوم تنطوي التحديات الحضرية العنيدة على استمرار الفجوات في إحراز التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وقد شدد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لعام 2022، والمذكرة الإعلامية التكميلية التي أعدها رئيس الجمعية العامة لأغراض هذا الاجتماع[11] على التحديات الحضرية العالمية التي يواجهها سكان الحضر في جميع أنحاء العالم ولا سيما في مجالات الإسكان والمناخ والنزوح والأزمات والازدهار الحضري والتمويل، بين أمور أخرى. ويُشير استمرار هذه الاختناقات إلى ضرورة مضاعفة الجهود لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

13- وفيما يتعلق بتوفير السكن اللائق، على سبيل المثال، اعترفت الدول الأعضاء في بياناتها أمام الاجتماع الرفيع المستوى بأن ذلك لا يزال يُشكل تحدياً عالمياً كبيراً يتطلب إجراءات متجددة. وبالفعل يُشير استعراض التقدم العالمي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (2023) إلى أن ما بين 1,6 مليار و3 مليار شخص يتأثرون بأشكال مختلفة من عدم كفاية السكن. فالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية هي أكثر المظاهر المكانية وضوحاً وهي موطن لأكثر من 1 مليار شخص - أي 1 من كل 4 من سكان الحضر، مع تسارع نسبة سكان الأحياء الفقيرة الآن لأول مرة منذ 30 عاماً.

14- ولا تزال حالات النقص في الحصول على السكن اللائق والميسور التكلفة قائمة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ومن بين كل 10 أشخاص أوروبيين ينفق شخص واحد أكثر من 40 في المائة من دخله على السكن[12]. وفي الولايات المتحدة، كان الرهن العقاري في عام 2020 يفوق قدرة 30 في المائة من جميع الأُسر على تحمله (كان يتجاوز 30 في المائة من دخل الأُسرة الشهري) بينما يوجد عجز يُقدَّر بنحو 3,8 مليون

(10) موئل الأمم المتحدة (2021). المدن والجوائح: نحو مستقبل أكثر عدلاً واخضراراً وصحة.

(11) https://www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/04/HLTD-on-NUA-Information-Note-1.pdf.

(12) https://www.oecd-forum.org/posts/tackling-europe-s-housing-crisis.

منزل[13]. ويعني ذلك بوضوح أن العالم تخلَّف عن الوفاء بالالتزامات الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة لتعزيز السكن اللائق والميسور التكلفة كحق أساسي من حقوق الإنسان كأساس ضروري للتنمية الحضرية المستدامة.

15- كما أن الفجوات في القدرة على الصمود الحضري في مواجهة مخاطر المناخ تعني أيضاً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متجددة لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. والواقع أن المناطق الحضرية في كلا البلدان النامية والمتقدمة تواجه بصورة متزايدة نوبات من موجات الحر والجفاف والفيضانات وحرائق الغابات والأعاصير والانهيارات الأرضية وكلها تزداد حدة مع تغيُّر المناخ. وفي حين أن كثيراً من الحكومات المحلية وضعت استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث فإن العناصر الهيكلية التي تُسبب ضعف المدن لا تزال قائمة. ولا يزال تغيُّر المناخ، مقترناً بسوء تخطيط التوسع الحضري، يجعل العديد من المستوطنات والسكان في موقف ضعف إزاء الكوارث، وهو ما يؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والنساء والأطفال. ويُعد بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأحداث الناجمة عن المناخ عنصراً أساسياً في الخطة الحضرية الجديدة. وهذه الخطة تعرض رؤية للمدن والمستوطنات البشرية تُقلل من الضعف وتبني القدرة على الصمود والاستجابة لتعزيز التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها.

16- وفي سياق الأزمات الأخيرة، ازدادت حدة تحديات حضرية بعينها، بما في ذلك ما يتعلق بعدم المساواة والفقر والعمالة. وأدى ارتفاع التضخم إلى هبوط الأجور في العديد من البلدان مما أدى إلى خفض القوة الشرائية لأُسر الطبقتين المنخفضة والمتوسطة وأثر بشدة على الأُسر ذات الدخل المنخفض، وخاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية[14] وفي معظم البلدان النامية لا تزال البطالة في المناطق الحضرية تُشكل تحدياً رئيسياً وخاصة بين الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، تُشكل العمالة غير الرسمية ما يقرب من 44 في المائة من مجموع العمالة في المناطق الحضرية. وتحث الخطة الحضرية الجديدة على تعزيز العمل المُنتج واللائق للجميع كعنصر أساسي للتنمية الحضرية المستدامة مع الاعتراف بالمساهمة الهامة للأشخاص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

17- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتزامات التنفيذ الفعال الواردة في الخطة الحضرية الجديدة، يخلص الأمين العام في تقريره الرباعي السنوات لعام 2022 إلى أنه على الرغم من إحراز قدر من التقدم، لا تزال بعض الفجوات قائمة في العديد من المجالات. ولا تزال هناك عدة اختناقات هيكلية في عمليات التنفيذ، بما في ذلك الافتقار إلى التنسيق والسياسات والتمويل والقدرات. وفيما يتعلق ببناء هيكل للحوكمة وإنشاء إطار داعم لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تظل هناك ثغرات في الحوكمة المتعددة المستويات، بما في ذلك التوزيع غير الواضح للمسؤوليات بين مختلف مجالات الحكومة، وضعف آليات التعاون، وضآلة مشاركة الحكومات المحلية في صنع السياسات الوطنية وتنفيذها. وعلى صعيد التخطيط والإدارة الحضريين، بينما كان من الإيجابي أن أكثر من 150 بلداً قد أدمجت التوسع الحضري في سياساتها الوطنية ونسيجها المؤسسي، إلاّ أن بلداناً قليلة فقط هي التي تربط بفعالية بين السياسات الحضرية الوطنية والتخطيط الاقتصادي، في حين تظل قدرات التخطيط مقيّدة إذا قورنت بالحجم والسرعة اللازمين لإدارة توسع المدن والحد من الزحف العمراني. ولا يزال العجز في تمويل الاستثمارات الحضرية الضرورية كبيراً، حيث لا تزال قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على توفير الخدمات والهياكل الأساسية والعمالة تقع تحت ضغط كبير للغاية في كثير من الحالات.

18- وفي ضوء وجود تحديات مستمرة في التوسع الحضري المستدام على الصعيد العالمي، فإنه يتعيّن تسريع إحراز التقدم في الخطة الحضرية الجديدة وتوسيع نطاق هذا التقدم، وهو ما دعا إليه الأمين العام بوضوح في تقرير السنوات الأربع لعام 2022. وسيتعيّن توقع سيناريوهات المستقبل الحضري والتعامل معها بفعالية من خلال تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ويُحدد تقرير المدن العالمية لعام 2022 الصادر عن موئل الأمم المتحدة ثلاث حالات محتملة للمستقبل الحضري، وهي سيناريو الضرر الكبير وسيناريو التشاؤم وسيناريو التفاؤل، وهي سيناريوهات ترتبط

(13) https://www.habitat.org/costofhome/2022-state-nations-housing-report-lack-affordable-housing.

(14) منظمة العمل الدولية (2022). تقرير الأجور في العالم 2022-2023.

أيضاً بالآثار النظمية والدائمة للأزمات العالمية الأخيرة[15]. وسيناريو التفاؤل، الذي ينطوي على مدن ومستوطنات بشرية منصفة وشاملة ومنتجة وخضراء ومُحكمة وصالحة للمشي وصحية، هو شرط مسبق لمستقبل عالمي يتسم بالصمود والذي تقوم الحاجة الحتمية إليه لصالح الأجيال الحالية والقادمة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال الجهود المتضافرة والعمل التحويلي لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

19- وعندما ظهرت جائحة كوفيد-19، أدّت أوجه القصور الموجودة من قبل في الاستدامة الحضرية إلى إبراز التأثيرات على الأُسر والمجتمعات والأعمال التجارية. والتصدي للثغرات النظمية في التنمية الحضرية وتعزيز دور الحكومات المحلية من خلال تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أمر مُلح من أجل التأهب عالمياً للصدمات المستقبلية الوشيكة والطويلة الأجل. وكان هذا واضحاً منذ عهد قريب جداً أثناء الجائحة حيث كان دور المدن والحكومات المحلية في الاستجابة والتعافي يتسم بالأهمية القصوى. وكما حدث في سياق الأزمات الأخرى، كانت المدن والحكومات المحلية في طليعة الاستجابة لآثار الجائحة على الأُسر والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية. وهكذا فإن المدن والحكومات المحلية ستظل محورية لتحقيق الرؤية العالمية الجماعية أو تحقيق مستقبل أفضل على النحو الذي تنص عليه خطة عام 2030.

رابعاً- وضع الخطة الحضرية الجديدة لتكون محفزاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

20- كان وجود استراتيجية مخصصة ومستمرة لمواءمة العمليات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية وتقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنتديات العالمية الأخرى في عام 2022، عاملاً مساعداً في (إعادة) وضع الخطة الحضرية الجديدة كعامل مسرِّع ومحفِّز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وخطط التنمية العالمية الأخرى.

21- وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قام رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين بإنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالتوسع الحضري المستدام للارتقاء بالقضايا الحضرية طوال الدورة السادسة والسبعين للقيام بالتخطيط والمتابعة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وتألفت اللجنة الاستشارية من ممثلين دائمين مختارين، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن ممثلين عن رابطات الحكم المحلي، والحركات الشعبية، والرابطات المهنية، وغرفة التجارة الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية. ووافقت اللجنة الاستشارية على أن تجعل تقرير الأمين العام الرباعي السنوات لعام 2022 وثيقة ما قبل الدورة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة واستخدام التوصيات الواردة فيه لإرشاد الدول الأعضاء في إعداد التزامات العمل استعداداً للاجتماع الرفيع المستوى.

22- ومن أجل دعم العمليات الحكومية الدولية الجارية في نيويورك، شجع رئيس الجمعية العامة الدول الأعضاء في كل منطقة من المناطق الخمس على العمل مع اللجان الاقتصادية وموئل الأمم المتحدة للاستفادة من المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة لإعداد مدخلات للاجتماع الرفيع المستوى. وقدمت اللجان الاقتصادية هذه المدخلات في تقرير موحّد[16] لتعميمه على الدول الأعضاء، مما أدى إلى توليد منظور إقليمي بتفاصيل دقيقة خاصة بكل منطقة. وفي وقت لاحق، وافق رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنسيق الجهود الرامية إلى الارتقاء بالخطة الحضرية الجديدة عن طريق مواءمة اجتماع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لكل منهما. وفي 21 نيسان/أبريل 2022 دعا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى انعقاد الاجتماع الخاص بشان التوسع الحضري المستدام واستعرضت الدول الأعضاء التقرير الرباعي السنوات لعام 2022 من منظور عدم المساواة ومع وضع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاعتبار. وقدم رئيس المجلس

(15) موئل الأمم المتحدة (2022). تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصور مستقبل المدن.

(16) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (الإسكوا) (2022). تقرير اللجان الإقليمية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (2019-2022).

الاقتصادي والاجتماعي التقرير الموجز كجزء من ملاحظاته إلى الجمعية العامة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الرفيع المستوى.

23- وفي 28 نيسان/أبريل 2022، دعا رئيس الجمعية العامة إلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الذي أدرجت فيه 87 دولة عضواً بيانات، وانضمت إليها بيانات جماعية صادرة عن مجموعة الـ 77 والصين، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الأفريقية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها للخطة الحضرية الجديدة، مشيرة إلى دورها كخارطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحدّد موجز الرئيس ومرفق الإجراءات المناظر[17] خمسة مجالات للإجراءات والالتزامات المعلنة المستمدة من هذه البيانات المقدمة من 87 دولة عضواً على النحو التالي:

(أ) أهمية الخطة الحضرية الجديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) توفير السكن اللائق هو أحد تدابير الضمان الاجتماعي الرئيسية أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها.

(ج) مساهمات المدن للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ، والتكيُّف المنصف مع آثار تغيُّر المناخ ووقف التدهور البيئي.

(د) النزوح الحضري والأزمات.

(هـ) الحوكمة المتعددة المستويات والتوطين.

24- وشددت حكومتا بوتسوانا وسلوفاكيا في بيان كل منهما على ضرورة الحفاظ على الزخم الذي نشأ عن الاجتماع الرفيع المستوى وأعلنتا بعد الاجتماع عن إنشاء فريق الأصدقاء المعني بموئل الأمم المتحدة والتوسع الحضري المستدام، والخطة الحضرية الجديدة. وعقد فريق الأصدقاء، بعد أن بلغ عدد أعضائه 46 عضواً، عدة اجتماعات لتعزيز موئل الأمم المتحدة وتشجيع التوسع الحضري المستدام، والإسراع في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وكان بمثابة حلقة وصل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الثانية والثالثة والخامسة للجمعية العامة.

25- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت الجمعية العامة القرار 173/77 الذي رحب بالاجتماع الرفيع المستوى وملخص الرئيس، وكذلك إنشاء فريق الأصدقاء المعني بموئل الأمم المتحدة والتوسع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية العامة على زيادة التركيز على مجالات العمل الخمسة (أعلاه)، وأحاطت علماً في هذا الصدد بالدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة نحو التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

26- وفي حزيران/يونيو 2022، عقدت حكومة بولندا ومدينة كاتوفيتسه وموئل الأمم المتحدة الدورة 11 للمنتدى الحضري العالمي التي جذبت أكثر من 17 000 مشارك. وكان أكثر من 10 في المائة من هؤلاء يمثلون الحكومات المحلية والإقليمية، بما في ذلك 105 رؤساء بلديات[18]. وعقد الوزراء والحكومات المحلية والجماعات الشعبية والمهنيون والشباب والجمعيات النسائية جمعيات تأسيسية وموائد مستديرة لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز مجالات العمل الرئيسية التي أبرزتها الدول الأعضاء خلال الاجتماع الرفيع المستوى. وبهذه الطريقة أصدر المنتدى الحضري العالمي إجراءات معلنة[19] تضمنت خطوات عملية لتعزيز السكن اللائق والعمل المناخي والتعافي من الأزمات وتوطين أهداف التنمية المستدامة والحوكمة المتعددة المستويات والتمويل المستدام.

(17) https://www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/06/Final-HLM-on-NUA-PGA-Summary.pdf.

(18) https://unhabitat.org/sites/default/files/2022/12/sdg_localization_and_lrgs_at_wuf11_report_1.pdf.

(19) يمكن الاطلاع عليها في شبكة الإنترنت في الموقع https://www.urbanagendaplatform.org/actions.

27- وتواصل الارتقاء بالخطة الحضرية الجديدة من خلال عدد من المنصات الأخرى. ففي عام 2021، دعم موئل الأمم المتحدة إنشاء منصة لمجموعة الـ 20 بشأن المدن الوسيطة وتوطين أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2022، استضافت ألمانيا أول اجتماع لوزراء مجموعة الدول السبع حول التنمية الحضرية، وذُكر التوسع الحضري المستدام لأول مرة في بيان قادة مجموعة الدول السبع بدعم من موئل الأمم المتحدة والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ظهر التوسع الحضري المستدام في جدول أعمال اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث لأول مرة في عام 2022، بعد إطلاق مبادرة الكومنولث للمدن المستدامة والدعوة إلى العمل بشأن التوسع الحضري المستدام عبر الكومنولث بدعم من موئل الأمم المتحدة. وفي ختام اجتماع عام 2022، اعتمدت جميع البلدان الثلاثة والخمسين إعلاناً يُعطي الأولوية لزيادة التركيز على التوسع الحضري المستدام لضمان مدن ومستوطنات بشرية صالحة للعيش.

28- وعلاوة على ذلك، عقدت رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في دورته السابعة والعشرين (COP27) في مصر الاجتماع الوزاري الأول المعني بالتوسع الحضري وتغيُّر المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وضم الاجتماع وزراء الإسكان والتنمية الحضرية والبيئة وتغيُّر المناخ بالإضافة إلى ممثلي الحكومات المحلية. وأطلق الاجتماع الوزاري لمؤتمر COP27 مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للجيل القادم (SURGe) والتي ستدعم تحقيق أنظمة حضرية مستدامة ومرنة من خلال تنفيذ جدول أعمال المناخ داخل المدن، وإطلاق تمويل المناخ الحضري، وتوفير بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك رفع الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي موضوع التنمية الحضرية المستدامة في إطار عمل اتفاقية التنوع البيولوجي.

29- ويتيح الزخم التراكمي الذي تحقق من خلال العمليات المذكورة أعلاه فرصة استراتيجية لتوسيع نطاق العمل لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وقد نقلت الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرون رسائل مدوية طوال عام 2022 تنصب على مركزية وأهمية الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق الرؤية العالمية الجماعية المنصوص عليها في خطة عام 2030. وسيكون البناء على أساس الالتزامات المنشطة المتأصلة في هذا الزخم أمراً بالغ الأهمية لتوسيع نطاق إجراءات السياسات والاستثمارات لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها.

خامساً- تنشيط الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة

30- أعرب موئل الأمم المتحدة، عن قلقه إزاء انخفاض مستويات الإبلاغ من جانب الحكومات الوطنية عن الخطة الحضرية الجديدة، فضلاً عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على النحو الموثق في تقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/76/639–E/2022/10) وبناءً على ذلك قام موئل الأمم المتحدة بإطلاق عملية لمراجعة استراتيجيته لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنها التي سيتوجها تقرير الأمين العام لعام 2026 عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

31- ولم يُقدِّم سوى 25 بلداً تقارير مرحلية عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أثناء دورة الإبلاغ السابقة (2018-2021) في الوقت المناسب للنظر في تقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وتقوم الحاجة إلى العمل من أجل زيادة كمية ونوعية الإبلاغ في دورة الإبلاغ المقبلة (2022-2025). وحتى آذار/مارس 2023، قدم 39 بلداً تقارير مرحلية عن الخطة الحضرية الجديدة وورد العديد منها في الفترة بين تقرير الأمين العام لعام 2026 بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وبين الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الخطة الحضرية الجديدة (انظر الشكل 1).

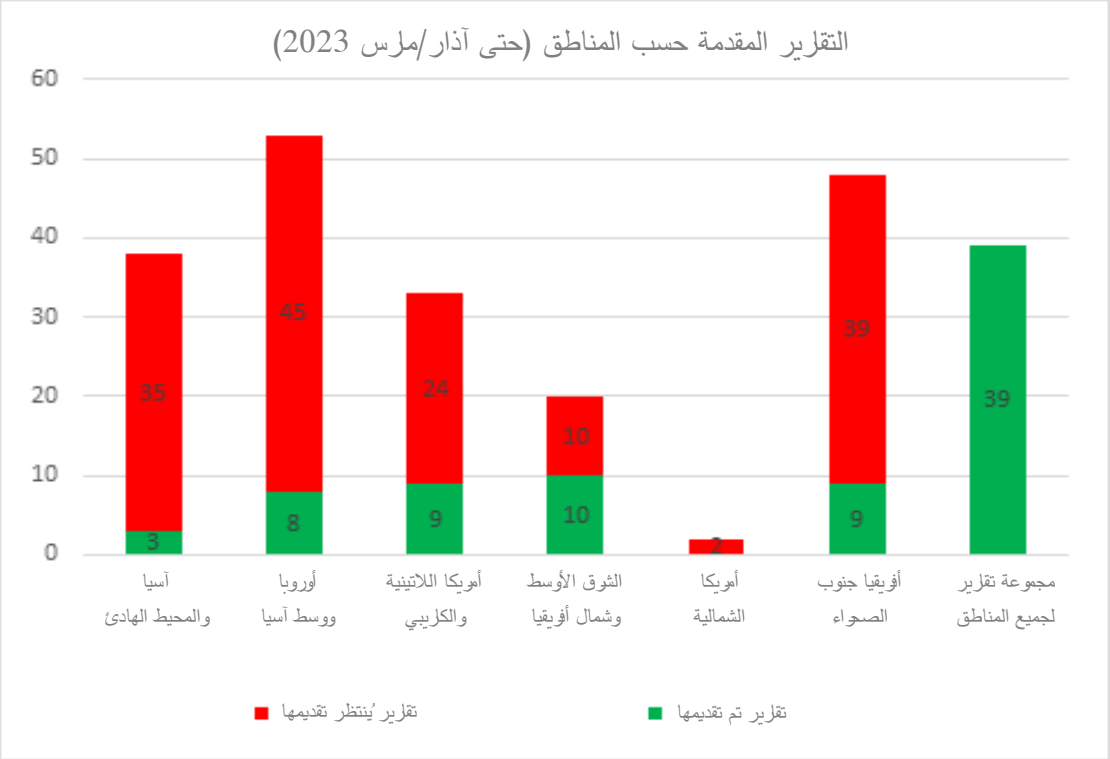

الشكل 1- التقارير المرحلية الوطنية بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المقدمة حسب كل منطقة حتى آذار/مارس 2023

32- وينظر تنقيح استراتيجية الإبلاغ في إطار الخطة الحضرية الجديدة في إدخال تعديلات هامة عديدة في استراتيجية الإبلاغ الحالية. والأمر الهام هو أن دورة الإبلاغ لعام 2026 ستكون استكمالاً للتقارير المرحلية الوطنية بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال تنويع مصادر البيانات والمعلومات. ومن المتوخى أن يكون هناك ما مجموعه ستة مسارات لهذا الغرض، وهي التقارير المرحلية المقدمة من الحكومات الوطنية؛ والمؤشرات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة التي جمعها موئل الأمم المتحدة؛ والاتجاهات والبيانات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ وتعزيز الخبرة 'على أرض الواقع' من خلال المشاركة الإقليمية الأكثر تخصيصاً، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنسقون المقيمون والمكاتب القطرية؛ وأخيراً، الإدماج الأوثق لأفضل الممارسات ودراسات الحالة الأخرى ذات الصلة المقدمة من أصحاب المصلحة؛ وتعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الوطنية وغير المتعددة الأطراف بما في ذلك على المستوى المحلي.

33- وعلاوة على ذلك، ستُطبق دورة الإبلاغ لعام 2026 نهجاً تدريجياً ومفتوحاً وشفافاً للإبلاغ يتم من خلاله إجراء التحليل والمشاركة مع أصحاب المصلحة والشركاء على طول المسارات الستة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بدءاً من عام 2023. ويعني ذلك ضمناً أن الأحداث الهامة والمحافل المتعددة الأطراف ينبغي أن تتيح من الآن وحتى نهاية دورة الإبلاغ فرصاً مناسبة للإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة.

34- ومع أن موئل الأمم المتحدة يُثني أيضاً على الدول الأعضاء التي تعتزم تقديم تقرير مرحلي وطني لكل دورة إبلاغ رباعية السنوات وذلك اعترافاً بالموارد الكبيرة اللازمة لتقديم تقرير مرحلي وطني لكل دورة من دورات الإبلاغ، فإن الوكالة تُشجع بنفس القدر تقديم تقارير تحديث موضوعية بعد التقارير المرحلية الوطنية التي سبق تقديمها. ويمكن أن توفِّر التقارير المرحلية الأوّلية خط أساس يمكن العودة إليه في تقارير التحديث. ويجري حالياً تحسين منصة الخطة الحضرية تقنياً من أجل دورة الإبلاغ لعام 2026 لكي يمكن تحميل تقارير متعددة لكل بلد.

35- ومع الاعتراف بقرار الجمعية العامة 173/77، فإن استراتيجية الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة ستضع أيضاً منهجية مشتركة لتجميع الإحصاءات الحضرية دون الوطنية وتُعزز وسائل التحقق من مؤشرات

المستوى الثالث الجديد للغايات في إطار الهدف 11 من إطار التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المحلية واستخدام الإطار العالمي للرصد الحضري[20] لوضع أساليب ونُهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات والتحليل والرصد والتنفيذ.

36- ونظراً إلى أن تقرير الأمين العام، لعام 2026 عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة هو بمثابة استعراض منتصف المدة للخطة الحضرية الجديدة، ونظراً إلى الدور الثلاثي للإبلاغ باعتباره أداة لتوليد المعارف والعمل الدعوي وتوجيه السياسات، فإن دورة الإبلاغ لعام 2026 تهدف إلى بناء أوجه التآزر بين هذه الاستخدامات الثلاثة للإبلاغ. وستكون المشاركة في توليد المعرفة فرصة للدعوة إلى تنفيذ الخطة ويجب أن تقود إلى توجيه ملموس في مجال السياسات لتمكين البلدان من العودة إلى المسار الصحيح. وتعتبر المسارات المتعددة للمشاركة مع الدول الأعضاء حاسمة في تعزيز الوعي والقدرات من أجل التصميم والتنفيذ الفعالين لسياسات واستراتيجيات الخطة الحضرية الجديدة.

37- وعملاً بقرار الجمعية العامة 173/77 من أجل 'تسخير منصة الخطة الحضرية لتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة والمواد المعرفية بشأن التوسع الحضري المستدام'، سيتم توفير المعلومات المتولدة عن المسارات الستة لاستراتيجية الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة المنقحة على منصة الخطة الحضرية لدعم الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها المرحلية الوطنية ولتسهيل إصدار تقرير الأمين العام لعام 2026 بمدخلات تجعله أكثر استنارة.

38- وينبغي أيضاً استخدام استراتيجية الإبلاغ المنقحة للخطة الحضرية الجديدة لإعادة وضع الإبلاغ في إطار الخطة الحضرية الجديدة في موقع يتسم بدرجة أكبر من الاستراتيجية في عمليات التخطيط الوطنية، ولا سيما في إطار السياسات الحضرية الوطنية والمنتديات الحضرية الوطنية. وفي حين أن معظم التقارير المرحلية الوطنية وصفت أوجه التقدم في سياساتها الحضرية الوطنية، فإن عدداً قليلاً جداً من البلدان استخدم عملية الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة لإطلاق سياستها الحضرية الوطنية أو تقييمها أو تحديثها. وستؤدي هذه المواءمة إلى تقليل عبء الإبلاغ الذي تتحمله البلدان، وسوف تعمل أيضاً في الوقت نفسه بمثابة آلية لتحسين نوعية الإبلاغ. وعملية جمع وتحليل بيانات التوسع الحضري المطلوبة لصياغة سياسة حضرية وطنية فعالة تتداخل تداخلاً كبيراً مع المجالات والمؤشرات المواضيعية للخطة الحضرية الجديدة ولذلك سيوجد حافز قوي لمواءمة عمليات السياسة الحضرية الوطنية مع عمليات الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة.

39- وقد سبق أن دعت المبادئ التوجيهية للإبلاغ بموجب الخطة الحضرية الجديدة، وهي المبادئ التي وضعت استجابة لقرار الجمعية العامة 256/71، إلى إشراك لجان الموئل الوطنية والمنتديات الحضرية الوطنية في الإبلاغ في إطار الخطة الحضرية الجديدة. ولكن من بين جميع البلدان التي قدمت استعراضات التقدم الوطنية أفاد بلد واحد فقط بأنه استخدم منتداه الحضري الوطني لاستعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في أيار/مايو 2020.

40- ووفقاً لتقرير الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية لعام 2021، يُطبق 56 في المائة من البلدان سياسات حضرية وطنية صريحة[21]، ويفي 40 في المائة منها بمعايير الهدف 11-أ-1 من أهداف التنمية المستدامة، وهو الاستجابة لديناميات السكان وضمان التنمية الإقليمية المتوازنة وزيادة الحيز المالي المحلي. ولكن

(20) موئل الأمم المتحدة (2022). إطار الرصد الحضري العالمي. *دليل الرصد الحضري لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة وغيرها من الأُطر المواضيعية أو المحلية والوطنية والعالمية ذات الصلة بالمناطق الحضرية.*

(21) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، موئل الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2021). الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية 2021. *Achieving Sustainable Development Goals and Delivering Climate Action* (تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ العمل المناخي).

يُقر 60 في المائة فقط من البلدان بالسياسات الحضرية الوطنية كمفتاح لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة. وقام عدد قليل جداً من البلدان بإدماج الإبلاغ في إطار الخطة الحضرية الجديدة في عمليات السياسة الحضرية الوطنية.

41- ولذلك فإن هذا التقرير يُحدد وجود فرصة استراتيجية من خلال تعزيز مساهمة السياسات الحضرية الوطنية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة ومواءمة أهداف ومؤشرات السياسة الحضرية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة لبناء إطار متماسك للرصد والتقييم.

42- وهذه العملية لتحديد وضع التقارير المرحلية الوطنية هي أيضاً استجابة لتوصية تتعلق بجمع وتحليل البيانات المصنفة من تقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتقول بأنه لا يزال هناك نقص في البيانات المصنفة الكافية على المستوى المحلي، خاصة وأن البلدان والمدن تهدف إلى تحقيق اللامركزية. وهذه العملية هي أيضاً استجابة لقرار الجمعية العامة 173/77 الذي يُشجع موئل الأمم المتحدة على مواصلة مساعدة البلدان في رصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنها.

سادساً- المسار السريع لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

43- إلحاقاً بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الرباعي السنوات لعام 2022 بشأن الخطة الحضرية الجديدة لتسريع التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يجري تقديم التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء من أجل تسريع التنفيذ:

(أ) إعطاء الأولوية للتنمية الحضرية المستدامة على أعلى مستويات صنع السياسات والقرارات كمحرِّك مهيمن وشامل لتحقيق خطة عام 2030. ونظراً لأهمية التوسع الحضري في تشكيل نتائج الاستدامة عبر القطاعات، فإن تحديد وضع التوسع الحضري كعامل تمكيني لتحقيق الأولويات الوطنية أمر مُلح. وتقوم الحاجة إلى التحول بعيداً عن نهج القطاع الواحد المنعزل لتنفيذ السياسات الحضرية والاتجاه نحو الاستفادة من السياسات الحضرية للتأثير عبر القطاعات الرئيسية وفق تحديد الأولويات في الخطط والرؤى والاستراتيجيات الوطنية والإنمائية.

(ب) تعمد إدماج الأجندة الحضرية الجديدة في تصميم السياسات الحضرية الوطنية والخطط والاستراتيجيات المحلية والحضرية وتنفيذها ومراجعتها. ويمكن أيضاً صياغة استراتيجيات محددة لإدماج الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذها من خلال أُطر السياسات ذات الصلة، وهو ما فعلته بعض الدول الأعضاء بالفعل. ويستند ذلك إلى فرضية تقول إن تحقيق الخطة الحضرية الجديدة يتطلب دمج التزاماتها التحويلية عبر السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات الوطنية والمحلية مع ما يقابل ذلك من التنفيذ المتعدد المستويات.

(ج) تعزيز المشاركة المستمرة والحوار والتنسيق بشأن الخطة الحضرية الجديدة بالاستفادة أيضاً من المنتديات الحضرية الوطنية كمنصات استراتيجية لتسهيل التنفيذ المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات الفاعلة والمتعدد المستويات. ويُمثل وجود فهم مشترك والتزامات مشتركة أساساً حاسماً لزيادة فعالية التنفيذ بما يستجيب للطبيعة المتعددة الأبعاد للخطة الحضرية الجديدة. وفي كثير من الأحيان فإن أي فرص لإحداث تأثير أكبر سينتقص منها ضعف التنسيق والاتساق بين الإجراءات عبر القطاعات والجهات الفاعلة والاستثمارات.

(د) وتتمحور فرصة رئيسية لتسريع التقدم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة حول الدعوة إلى توطين أهداف التنمية المستدامة وتعزيز أنظمة الحوكمة المتعددة المستويات وتحقيق التكامل الرأسي والأفقي والتكامل بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأهمية المدن والحكومات المحلية في تحقيق خطة عام 2030 هي موضع اعتراف واسع النطاق، سواء كمسرح للأزمات التي تظهر مع مرور الوقت أو كمحركات للنمو ومراكز للفرص. وقد أعطى الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون 'خطتنا المشتركة'، الأولوية للحاجة إلى تعزيز دور المدن والحكومات المحلية والإقليمية من خلال إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالحكومات المحلية والإقليمية، واعترف بالدور الرئيسي للاستعراضات المحلية الطوعية في التعجيل بتوطين أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تم إطلاق تحالف Local2030 في عام 2021 لدعم توطين أهداف التنمية المستدامة في كل مكان وتعميمها عبر أعمال الأمم المتحدة لتسريع التقدم في عِقد العمل.

(هـ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى على تصميم الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذها ورصدها على جميع المستويات كوسيلة ضرورية لتنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً فعالاً. ويمكن الاستفادة من الأدوات الموجودة حالياً، بما في ذلك دليل الخطة الحضرية الجديدة المصورة[22] الصادر عن موئل الأمم المتحدة، وكذلك برامج التدريب ذات الصلة، في حين يمكن أن ينطوي التعلم والتبادل بين الأقران على فائدة. ولا يزال تعزيز ولايات الحكومات المحلية في تحقيق التنمية لجماهيرها أمراً ضرورياً لتسريع التقدم في الخطة الحضرية الجديدة.

(و) تعزيز تصنيف البيانات لتحسين توافر البيانات الحضرية من أجل زيادة قوة الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة. وفي الوقت الحاضر تُشكل الثغرات في البيانات الحضرية عنق الزجاجة الرئيسي لتقييم التقدم المحرز، ولكن أيضاً لتصميم الحلول والاستجابات المناسبة التي تتوافق مع التشخيص القائم على الأدلة للاحتياجات والقدرات والفرص. ونظراً إلى أن تنفيذ خطة عام 2030 يجري في عالم حضري، فإن تصنيف جميع مؤشرات التنمية على المستوى الحضري أمر ضروري للتقدم على نطاق واسع وبسرعة. ويتيح الإطار العالمي للرصد الحضري الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فرصة في هذا الصدد.

(ز) وهناك فجوات هائلة في تمويل الاستثمارات اللازمة لتخطيط وإدارة التوسع الحضري العالمي من أجل الاستدامة. وفي حين ظهر العديد من الأدوات والحلول التمويلية المبتكرة على مر السنين فلا تزال هناك فجوات كبيرة، لا سيما في البلدان النامية التي تشهد تحولاً حضرياً سريعاً. وتقوم الحاجة المُلحة إلى إطلاق العنان للتمويل المحلي والولايات ذات الصلة، مع زيادة الاستثمارات الوطنية من أجل التوسع الحضري المستدام.

سابعاً- استدامة المشاركة في الخطة الحضرية الجديدة

44- تُمثل استدامة المشاركة بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في الخطة الحضرية الجديدة أمراً ضرورياً لمواصلة الحشد واتخاذ الإجراءات من أجل تسريع التقدم. وفي هذا الصدد، يوجد عدد من الفرص لتعزيز الحوار وتنشيط الإجراءات والاستفادة من الفرص الناشئة من حيث صلتها بالخطة الحضرية الجديدة على النحو التالي:

(أ) تتيح الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة فرصة فورية لتوفير التوجيه السياساتي المفيد للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بالإسكان والمناخ والأزمات والتوطين والتمويل على النحو الذي شجع عليه قرار الجمعية العامة 173/77.

(ب) سيُركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (نيويورك، 10-19 تموز/يوليه 2023) على "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات"، وسيكون فرصة للمضي قدماً في توجيه السياسات والنتائج الأخرى لجمعية الأمم المتحدة للموئل في سياق التقرير المتعلق باستعراض التقدم المحرز في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة الذي سيُقدم إلى المنتدى.

(ج) تعد قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 (نيويورك، 19-20 أيلول/سبتمبر 2023) التي ستستعرض التقدم المحرز في خطة عام 2030 في منتصفها فرصة فريدة لإعادة النظر في دور الخطة الحضرية الجديدة كمسرِّع لأهداف التنمية المستدامة، وبالتحديد الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

(د) وتتيح قمة المستقبل (نيويورك، 22-25 أيلول/سبتمبر 2024) مناسبة أخرى لتوضيح وإظهار دور الخطة الحضرية الجديدة والتوسع الحضري المستدام على نطاق أوسع في تشكيل النتائج لصالح البشرية اليوم وغداً.

---

(22) موئل الأمم المتحدة (2020). الخطة الحضرية الجديدة المصورة. https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/12/nua_handbook_14dec2020_2.pdf.